هذه الاحوال من حيث انها يطابق بها اللفظ لمقتضى
الحال لظهور ان ليس علم المعاني عبارة عن التصور معا
في التعريف والتنكير والتقديم والتاخير وغير ذلك
وبهذا يخرج عن التعريف علم البيان اذ ليس
البحث فيه عن احوال اللفظ من هذه الحيثية و
المراد باحوال اللفظ الامور العارضة له من التقديم
والتاخير والاثبات والحذف وغير ذلك و
مقتضى الحال في التحقيق هو الكلام الكلي المتكيف
بكيفية مخصوصة على ما اشير اليه في المفتاح وصرح
به في شرحه لا نفس الكيفيات من التقديم و
التاخير والتعريف والتنكير على ما هو ظاهر عبارة
المفتاح وغيره والا لما صح القول بانها احوال
بها يطابق اللفظ مقتضى الحال لانها عين مقتضى
الحال وقد حققنا ذلك في الشرح واحوال الا
سناد ايضا من احوال اللفظ باعتبار ان التا
كيد وتركه مثلا من الاعتبارات الراجعة الى النفس

الى نفس الجملة وتخصيص اللفظ بالعربي مجرد اصطلاح لان
الصناعة انما وضعت لذلك وينحصر المقصود من علم المعاني
في ثمانية ابواب انحصار الكل في الاجزاء لا الكلي
في الجزئيات احوال الاسناد الخبري احوال المسند اليه
احوال المسند احوال متعلقات الفعل القصر الانشاء
الفصل والوصل الايجاز والاطناب والمساواة
وانما انحصر فيها لان الكلام اما خبر او انشاء لانه لا محالة
يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم
وهي تعلق احد الشيئين بالاخر بحيث يصح السكوت
عليه سواء كان ايجابا او سلبا او غيرهما كما في الانشائيات
وتفسيرها بايقاع المحكوم به على المحكوم عليه او سلبه
عنه خطأ في هذا المقام لانه لا يشمل النسبة في الكلام
الانشائي فلا يصح التقسيم فالكلام ان كان لنسبته
خارج في احد الازمنة الثلاثة اي يكون بين الطرفين
في الخارج نسبة ثبوتية او سلبية تطابقه اي تطابق
تلك النسبة ذلك الخارج بان يكونا ثبوتيتين او سلبيتين

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1